



قطاع البنوك السعودي

التقرير الربعي | الربع الثاني ٢٠٢٥



استمرار نمو الأرباح بمعدلات مرتفعة ذات خانتين بدعم من تحسن الدخل التمويلي والدخل من الرسوم بمعدل من خانتين؛ ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى مستوى قياسي بسبب شح السيولة



فهد قرشي، CFA

+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣١٥

f.irfan@aljaziracapital.com.sa



حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الثاني ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية بقيمة ٢٢,٩ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٧٪ و ٣,٢٪ عن الربع السابق. حققت ٨ بنوك من أصل ١٠ بنوك مدرجة أرباحاً أعلى من متوسط التوقعات. ارتفع الربح قبل المخصصات للقطاع في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٢٪. جاء نمو الأرباح بدعم من تحسن صافي الدخل من الفوائد في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٩,٤٪ إلى ٢٩,٩ مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع القروض والاستثمارات خلال نفس الفترة بنسبة ١٥,٨٪ و ١٤,٣٪ على التوالي (ارتفع إجمالي الأصول المحققة للربح في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٥٪). انخفض هامش صافي الفوائد للقطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٧ نقطة أساس إلى ٢,٩٦٪. ارتفع المعدل الشهري لقروض الرهن العقاري خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣,٧٪ إلى ٦,٣ مليار ريال سعودي مقابل ٦,١ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠٢٤. تراجعت قروض الرهن العقاري عن الربع السابق بنسبة ٣١,٦٪ في ظل ترقب الأسواق لمزيد من الوضوح بشأن التغييرات الأخيرة في القوانين المتعلقة بالأراضي البيضاء. ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٩٪ و ٢,٧٪ عن الربع السابق إلى ٢,٨٦٧ مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣٧ نقطة أساس (ارتفاع ٣٣ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٦,٨٪. ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنحو ٥٥٦ نقطة أساس لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ٢٢ نقطة أساس إلى ١٠٦,٣٪، كما ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٣٥ نقطة أساس، لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ١٠٥ نقطة أساس إلى ٨١,٦٪، جاء معظم إصدارات الصكوك غير الحكومية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لتعزيز قاعدة رأس المال ويتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال عام ٢٠٢٥. تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٦ نقطة أساس و ٤ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ١,٢٠٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٨٠ نقطة أساس لكنه ارتفع عن الربع السابق بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس إلى ١٢٨,٩٪. تراجعت تكلفة المخاطر في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٦ نقاط أساس ونقطة أساس واحدة عن الربع السابق إلى ٢٥ نقطة أساس. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس و ٣٠ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢٩,٥٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٢,٩٪ كما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪ خلال نفس الفترة.

ارتفاع صافي ربح قطاع البنوك إلى مستوى قياسي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥، بدعم من نمو صافي الدخل من الفوائد والدخل من غير التمويل وانخفاض مصاريف المخصصات: حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الثاني ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية بقيمة ٢٢,٩ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٧٪ و ٣,٢٪ عن الربع السابق. حققت ٨ بنوك من أصل ١٠ بنوك مدرجة أرباحاً أعلى من متوسط التوقعات، تصدرها كل من بنك البلاد والبنك العربي الوطني حيث تفوقا على التوقعات بنسبة ٧,١٪ و ٥,٨٪ على التوالي. في المقابل، سجل كل من البنك السعودي الأول وبنك الجزيرة انخفاضاً عن توقعات السوق في الأرباح بنسبة ٠,٩٪ و ٠,٨٪ على التوالي. سجل مصرف الراجحي أعلى نمو في صافي الربح خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣٠,٩٪ بدعم من ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة ٢٤,٧٪ والدخل من غير التمويل بنسبة ٢٩,١٪ على الرغم من ارتفاع مصاريف التشغيل بنسبة ٩,٥٪ و مخصصات القروض بنسبة ٣٩,٠٪. في المقابل، سجل البنك السعودي للاستثمار أدنى نمو في الأرباح عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٥,٤٪ نتيجة ارتفاع صافي الدخل من الفوائد خلال نفس الفترة بنسبة ٣,٥٪.

استمرار نمو القروض بمعدل من خانتين وانخفاض كبير لإصدارات قروض الرهن العقاري في الربع الثاني ٢٠٢٥: ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪. ارتفع المعدل الشهري لقروض الرهن العقاري خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣,٧٪ إلى ٦,٣ مليار ريال سعودي مقابل ٦,١ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠٢٤. تراجعت قروض الرهن العقاري عن الربع السابق بنسبة ٣١,٦٪ في ظل ترقب الأسواق لمزيد من الوضوح بشأن التغييرات الأخيرة في القوانين المتعلقة بالأراضي البيضاء. تصدر بنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار القطاع حيث حققا نموًا في القروض خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٨,٨٪ و ١٩,٦٪ على التوالي. في المقابل، سجل البنك السعودي الفرنسي وبنك البلاد أقل نموًا في القروض عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٥٪ و ١٠,٩٪ على التوالي.

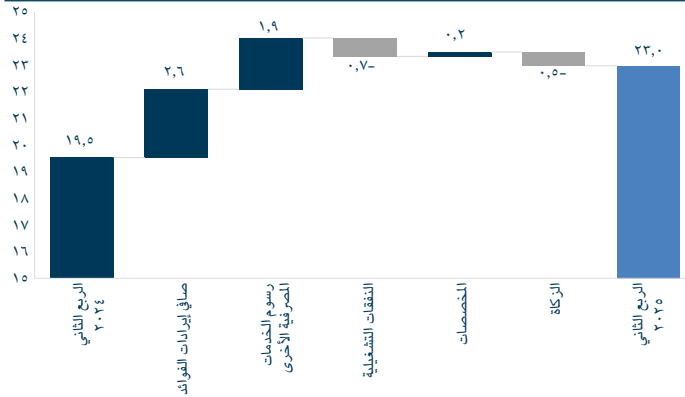
انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣٧ نقطة أساس: ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٩٪ و ٢,٧٪ عن الربع السابق إلى ٢,٨٦٧ مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣٧ نقطة أساس (ارتفاع ٣٣ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٦,٨٪. سجل بنك الجزيرة أعلى نمو في الودائع للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪. في المقابل، سجل البنك السعودي الفرنسي أكبر تراجع في نمو الودائع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٩٪. استمر تفوق كل من البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي من حيث جودة الودائع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ حيث سجل أعلى نسب للحسابات الجارية عند ٧٥,٧٪ و ٦٦,٦٪ على التوالي. سجل البنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة أدنى معدلات للحسابات الجارية في القطاع عند ٢٧,٩٪ و ٢٩,٠٪ على التوالي.

انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي قليلاً في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع السابق: ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنحو ٥٥٦ نقطة أساس (انخفاض ٢٢ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ١٠٦,٣٪، كما ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٣٥ نقطة أساس، لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ١٠٥ نقاط أساس إلى ٨١,٦٪. يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي عن الربع السابق إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به.

استمرار تحسن جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية في القطاع: تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٦ نقطة أساس و ٤ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ١,٢٠٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٨٠ نقطة أساس وارتفع ٢٠٠ نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى ١٢٨,٩٪. تراجعت تكلفة المخاطر في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٦ نقاط أساس ونقطة أساس واحدة عن الربع السابق إلى ٢٥ نقطة أساس. استمر مصرف الراجحي في تصدر القطاع من حيث جودة الأصول، حيث انخفض معدل القروض المتعثرة عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤ نقاط أساس إلى ٠,٧٥٪، فيما يستمر البنك السعودي الأول في تسجيل أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عند ٢,٨٥٪ على الرغم من التحسن الكبير بانخفاضه ٣٠ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس و ٣٠ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢٩,٥٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٢,٩٪ كما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪ خلال نفس الفترة.



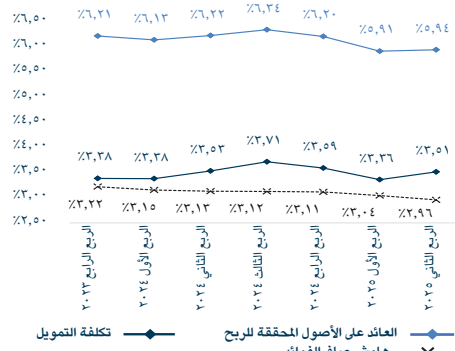
شكل ١: محركات نمو صافي الربح (مليون ريال سعودي)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

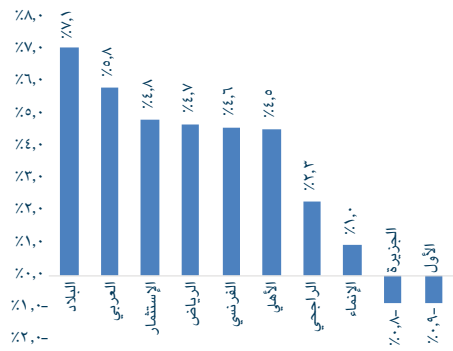
ارتفاع صافي ربح قطاع البنوك للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٧٪ بدعم من قوة نمو صافي الدخل من الفوائد والدخل من غير التمويل وانخفاض مصاريف المخصصات: حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الثاني ٢٠٢٥ أرباحاً قياسية بقيمة ٢٢,٩ مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٧٪ و ٣,٢٪ عن الربع السابق. حققت ٨ بنوك من أصل ١٠ بنوك مدرجة أرباحاً أعلى من متوسط التوقعات، تصدرها كل من بنك البلاد والبنك العربي الوطني حيث تفوقا على التوقعات بنسب ٧,١٪ و ٥,٨٪ على التوالي. في المقابل، سجل كل من البنك السعودي الأول وبنك الجزيرة انخفاضاً عن توقعات السوق في الأرباح بنسب ٠,٩٪ و ٨,٨٪ على التوالي. ارتفع الربح قبل المخصصات للقطاع في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٢٪. جاء نمو الأرباح بدعم من تحسن صافي الدخل من الفوائد في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٩,٤٪ إلى ٢٩,٩ مليار ريال سعودي، بدعم من ارتفاع القروض والاستثمارات خلال نفس الفترة بنسب ١٥,٨٪ و ١٤,٣٪ على التوالي (ارتفع إجمالي الأصول المحققة للربح في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٥٪). انخفض هامش صافي الفوائد للقطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٧ نقطة أساس إلى ٢,٩٦٪. استمر ارتفاع النمو في الدخل من غير التمويل خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٥,٨٪. ارتفعت المصاريف التشغيلية عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٣٪، بينما انخفض معدل التكلفة إلى الدخل عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس إلى ٢٩,٥٪. انخفضت مخصصات القروض في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٧,٦٪ إلى ١,٩١ مليار ريال سعودي، لتكون بذلك تكلفة المخاطر عند ٢٥ نقطة أساس مقابل ٣٢ نقطة أساس خلال الفترة المماثلة من العام السابق. بصفة عامة، تحسن العائد على حقوق المساهمين في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ بمقدار ١٠٨ نقطة أساس إلى ١٦,٢٪ بدعم من اتساع هامش صافي الدخل بمقدار ٢,٣٧ نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق إلى ٥٨,٥١٪، مع ارتفاع معدل الرفع (الأصول إلى حقوق المساهمين عند ٧,٨٨ مرة مقابل ٧,٥٥ مرة في الربع الثاني ٢٠٢٤).

شكل ٤: انكماش هامش صافي الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٧ نقطة أساس



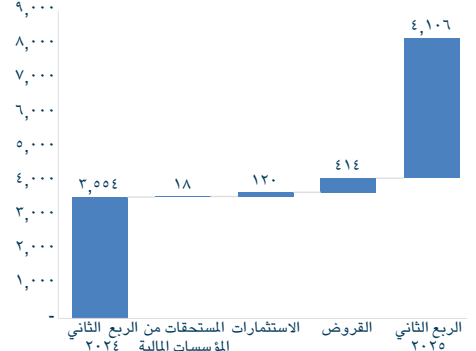
المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ٣: الأرباح الفعلية للربع الثاني ٢٠٢٥ مقابل التوقعات



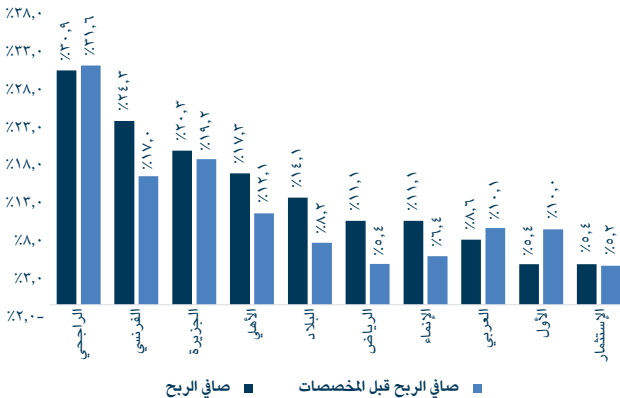
المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ٢: ارتفعت الأصول المحققة للربح بنسبة ١٥,٥٪ عن الربع المماثل من العام السابق (مليون ريال سعودي)



المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ٥: أداء الأرباح للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق



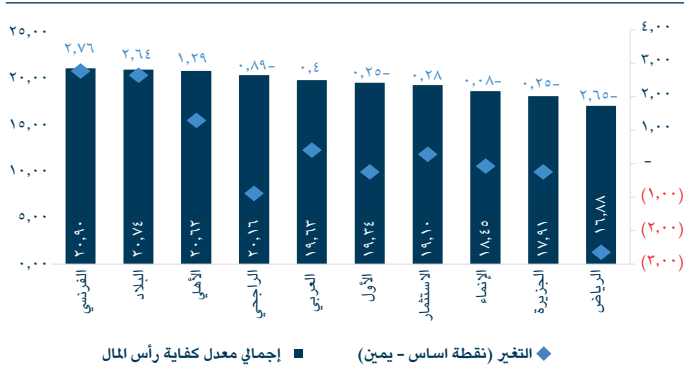
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

سجل مصرف الراجحي أعلى نمو في صافي الربح خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣٠,٩٪ بدعم من ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة ٢٤,٧٪ والدخل من غير التمويل بنسبة ٢٩,١٪ على الرغم من ارتفاع مصاريف التشغيل بنسبة ٩,٥٪ ومخصصات القروض بنسبة ٣٩,٠٪. سجل البنك السعودي الفرنسي ثاني أفضل نمو في صافي الربح في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٤,٣٪، وذلك بدعم من ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة خلال نفس الفترة بنسبة ١٣,٢٪ ونمو الدخل من غير العمولات بنسبة ١٩,٩٪. في المقابل، سجل البنك السعودي للإستثمار أدنى نمو في الأرباح عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٥,٤٪ نتيجة ارتفاع صافي الدخل من الفوائد خلال نفس الفترة بنسبة ٣,٥٪. حقق مصرف الراجحي نمواً في الربح قبل المخصصات (صافي الربح المعدل للمخصصات) عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣١,٦٪. سجل البنك السعودي للإستثمار وبنك الرياض أكبر انخفاض في صافي الربح قبل المخصصات، على الرغم من ارتفاع الأرباح عن الربع المماثل من العام السابق بنسب ٥,٢٪ و ٥,٤٪ على التوالي وذلك نتيجة انكماش هامش صافي الفوائد للبنكين بمقدار ٤٠ نقطة أساس و ٥١ نقطة أساس على التوالي.



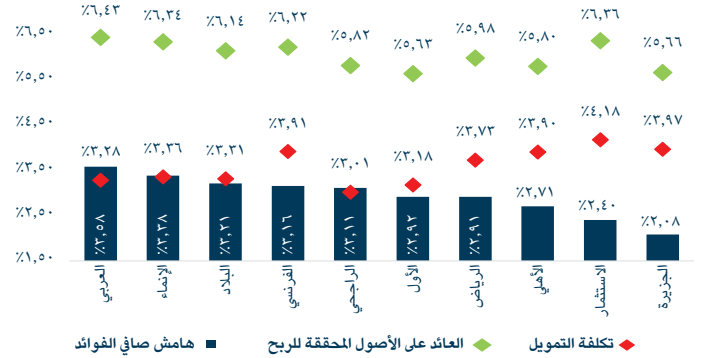


الشكل ٧: معدل كفاية رأس المال %



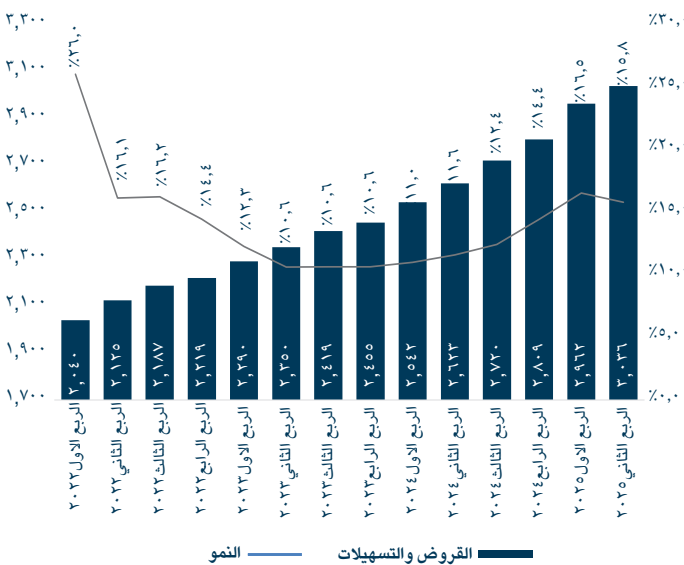
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ٦: هامش صافي الفوائد، العائد على الأصول المحققة للدخل، تكاليف التمويل



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ٨: القروض والتسهيلات



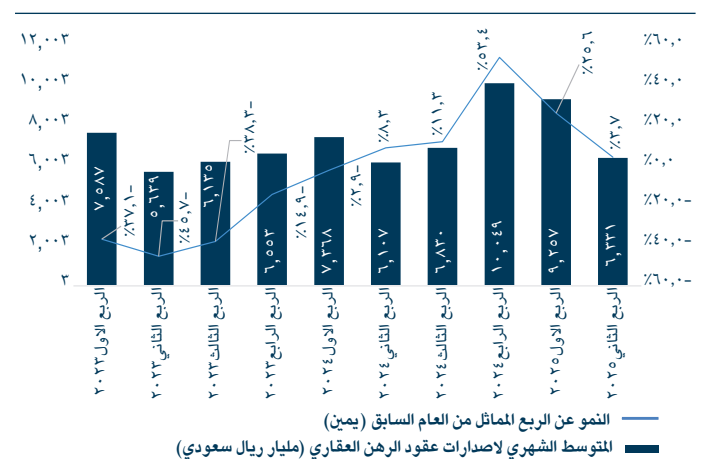
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

حجم كفاية رأس المال للقطاع أعلى من المتطلبات التنظيمية: يتصدر البنك السعودي الفرنسي القطاع من حيث معدل كفاية رأس المال عند ٢٠,٩٪، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٧٦ نقطة أساس. ارتفع معدل كفاية رأس المال لبنك البلاد عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٦٤ نقطة أساس إلى ٢٠,٧٪. حقق بنك الرياض أدنى معدل كفاية رأس المال عند ١٦,٩٪ (انخفاض عن الربع المماثل العام السابق بمقدار ٢٦٥ نقطة أساس)، يليه بنك الجزيرة عند ١٧,٩٪. سجل البنك السعودي الفرنسي أكبر زيادة في معدل كفاية رأس المال بمقدار ٢٧٦ نقطة أساس، بينما سجل بنك الرياض أكبر انخفاض في معدل كفاية رأس المال بمقدار ٢٦٥ نقطة أساس.

استمرار نمو القروض بمعدل من خانتين وتباطؤ كبير لإصدارات قروض الرهن العقاري في الربع الثاني ٢٠٢٥: ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪. ارتفع المعدل الشهري لقروض الرهن العقاري خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٣,٧٪ إلى ٦,٣ مليار ريال سعودي مقابل ٦,١ مليار ريال سعودي في الربع الثاني ٢٠٢٤. تراجعت قروض الرهن العقاري عن الربع السابق بنسبة ٣١,٦٪ في ظل ترقب الأسواق لمزيد من الوضوح بشأن التغييرات الأخيرة في القوانين المتعلقة بالأراضي البيضاء.

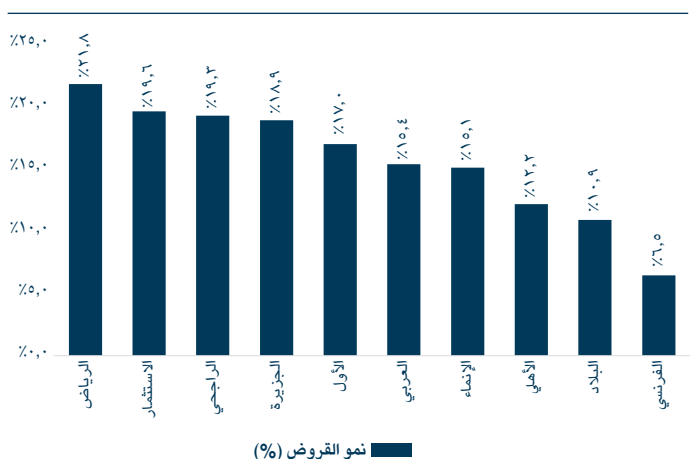
تصدر بنك الرياض والبنك السعودي للاستثمار القطاع حيث حققا نمواً في القروض خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسب ٢١,٨٪ و ١٩,٦٪ على التوالي. في المقابل، سجل البنك السعودي الفرنسي وبنك البلاد أدنى نمو في القروض عن الربع المماثل من العام السابق بنسب ٦,٥٪ و ١٠,٩٪ على التوالي.

الشكل ٩: تباطؤ إصدارات الرهن العقاري (مليار ريال سعودي)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٠: نمو القروض للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق

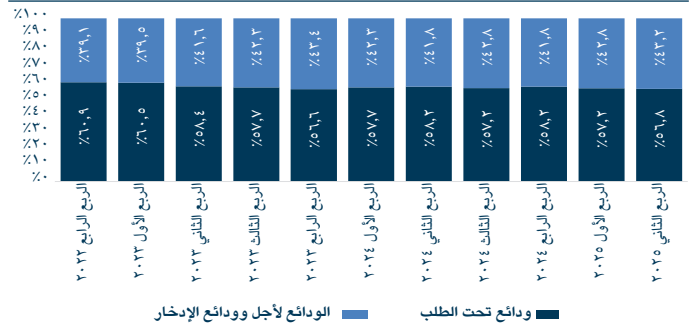


المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال



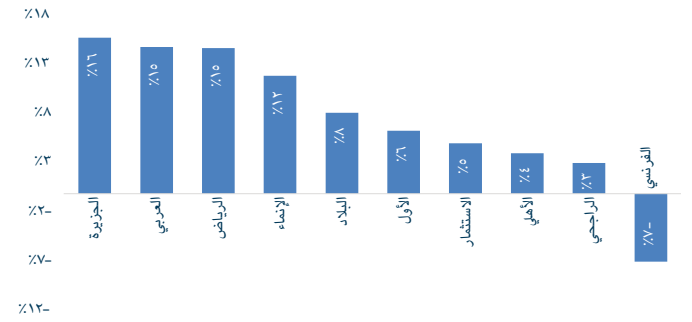


شكل ١١ أ: انخفاض حصة الودائع تحت الطلب بمقدار ١٣٧ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق



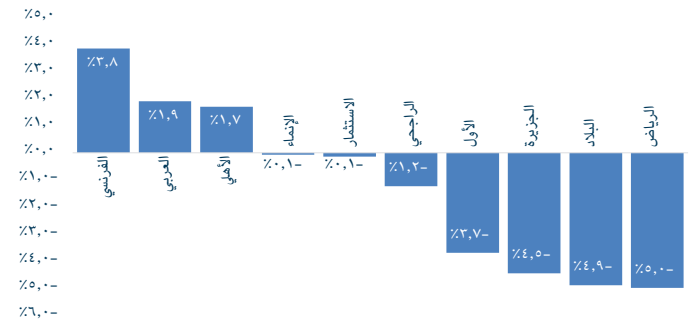
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١١ ب: نمو الودائع في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥



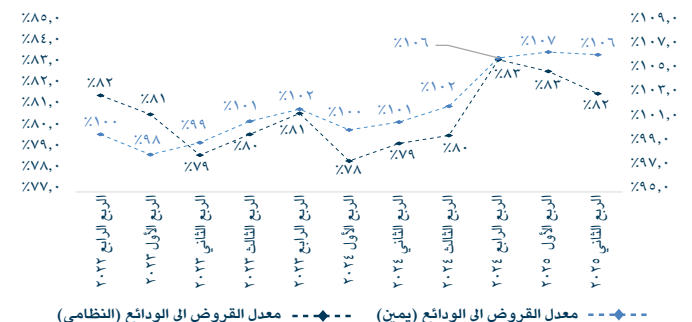
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٢: التغيير في الودائع تحت الطلب عن الربع السابق (نقطة أساس)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل ١٣: انخفاض معدل القروض الى الودائع من أعلى مستوياته الأخيرة



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣٧ نقطة أساس: ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٩٪ و ٢,٧٪ عن الربع السابق إلى ٢,٨٦٧ مليار ريال سعودي. تراجمت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٣٧ نقطة أساس (ارتفاع ٣٣ نقطة أساس عن الربع السابق) إلى ٥٦,٨٪.

سجل بنك الجزيرة أعلى نمو في الودائع للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪، يليه البنك العربي الوطني بنمو ١٤,٩٪ خلال الفترة ذاتها. في المقابل، سجل البنك السعودي الفرنسي ومصرف الراجحي أكبر تراجع في نمو الودائع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٦,٩٪ و ٣,١٪ على التوالي.

استمر تفوق كل من البنك الأهلي السعودي ومصرف الراجحي من حيث جودة الودائع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ حيث سجل أعلى نسبة للودائع تحت الطلب عند ٧٥,٧٪ و ٦٦,٦٪ على التوالي. في المقابل، سجل البنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة أدنى معدلات للودائع تحت الطلب في القطاع عند ٢٧,٩٪ و ٢٩,٠٪ على التوالي.

سجل البنك السعودي الفرنسي تحسنا كبيرا من حيث تنوع الودائع حيث ارتفعت حصته من الودائع تحت الطلب للربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣,٨ نقطة مئوية إلى ٤٤,١٪، يليه البنك العربي الوطني الذي ارتفعت حصته من الودائع تحت الطلب للربع المماثل من العام السابق بمقدار ١,٩ نقطة مئوية إلى ٥١,٥٪. في المقابل، سجل كل من بنك الرياض وبنك البلاد انخفاض في حصة الودائع تحت الطلب بغير فوائد في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥,٠ نقطة مئوية و ٤,٩ نقطة مئوية إلى ٤٣,٦٪ و ٦٢,١٪ على التوالي.

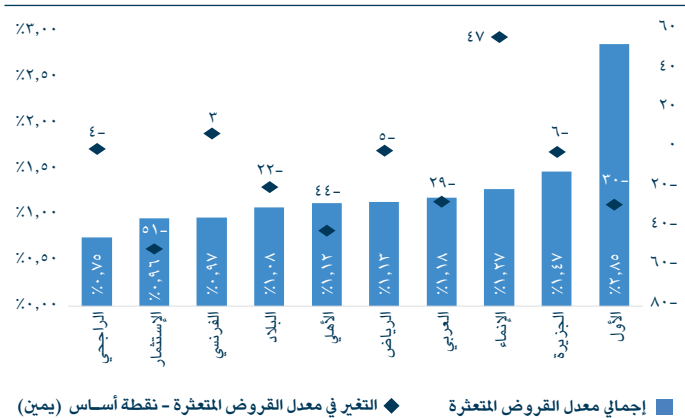
انخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي في الربع الثاني ٢٠٢٥ قليلا عن الربع السابق: ارتفع معدل القروض الى الودائع الطبيعي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنحو ٥٥٦ نقطة أساس لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ٢٢ نقطة أساس إلى ١٠٦,٣٪، كما ارتفع معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٣٥ نقطة أساس، لكنه انخفض عن الربع السابق بمقدار ١٠٥ نقطة أساس إلى ٨١,٦٪. جاء ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بسبب ارتفاع صافي القروض والتسهيلات خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٥,٨٪ وارتفاع الودائع خلال نفس الفترة بنسبة ٦,٩٪. يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي عن الربع السابق إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به.

سجل مصرف الراجحي أعلى معدل قروض إلى الودائع عند ١١٦٪، فيما سجل بنك الجزيرة أدنى معدل عند ٩١٪. سجل مصرف الراجحي والبنك السعودي الفرنسي أكبر ارتفاع في معدل القروض إلى الودائع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٥,٦ نقطة مئوية و ١٤,٤ نقطة مئوية إلى ١١٦٪ و ١١٥٪ على التوالي. في المقابل، سجل البنك العربي الوطني أدنى نمو في معدل القروض إلى الودائع بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية إلى ٩٢٪.





شكل ١٤: مصرف الراجحي والبنك السعودي للاستثمار يتصدران القطاع من حيث جودة الأصول

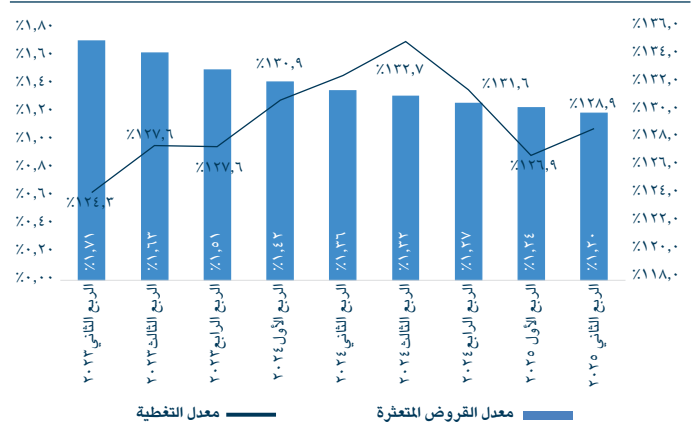


المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

استمرار تحسن جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية في القطاع: تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٦ نقطة أساس و ٤ نقاط أساس عن الربع السابق إلى ١,٢٠٪، فيما انخفض معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٣٨٠ نقطة أساس لكنه ارتفع عن الربع السابق بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس إلى ١٢٨,٩٪. تراجعت تكلفة المخاطر في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٦ نقاط أساس ونقطة أساس واحدة عن الربع السابق إلى ٢٥ نقطة أساس. استمر مصرف الراجحي في تصدر القطاع من حيث جودة الأصول، حيث انخفض معدل القروض المتعثرة عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤ نقاط أساس إلى ٠,٧٥٪، فيما يستمر البنك السعودي الأول عند أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عند ٢,٨٥٪ على الرغم من التحسن الكبير بانخفاضه ٣٠ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق.

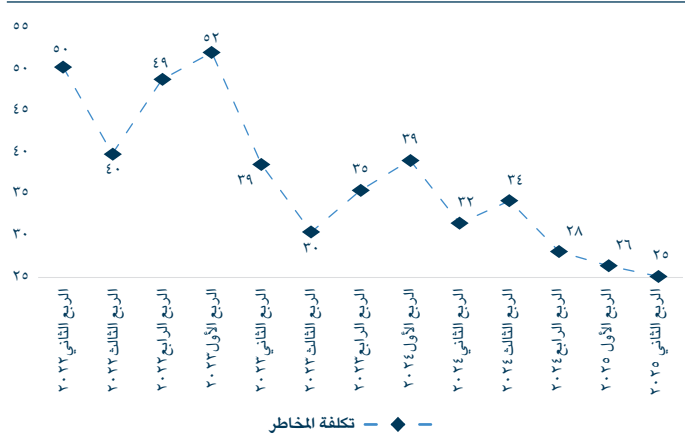
تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ١٨٣ نقطة أساس و ٣٠ نقطة أساس عن الربع السابق إلى ٢,٩٠٪ بسبب ارتفاع الربح التشغيلي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٢,٩٪ فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ٦,٣٪ خلال نفس الفترة. جاء نمو الربح التشغيلي بدعم ارتفاع صافي الدخل من الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٩,٤٪ ونمو في الدخل غير المحقق للربح بنسبة ٢٥,٨٪.

الشكل ١٥: المزيد من تحسن جودة الأصول



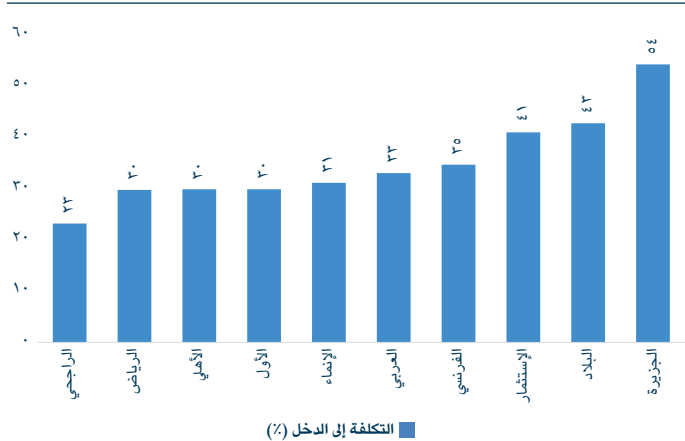
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٦: تحسنت تكلفة المخاطر خلال الربع الثاني ٢٠٢٥ إلى ٢٥ نقطة أساس



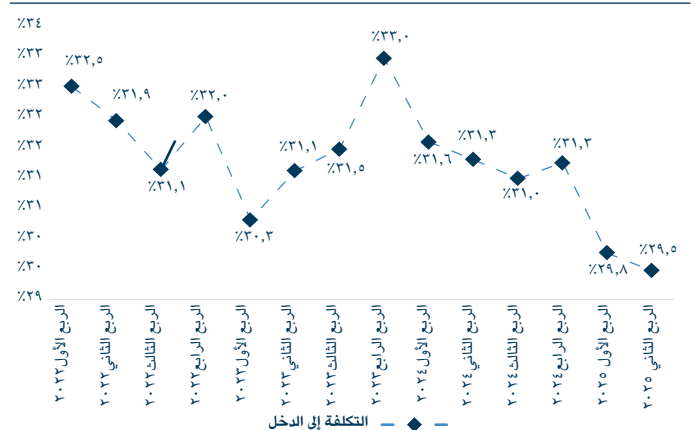
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٨: معدل التكلفة إلى الدخل على نطاق البنوك



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

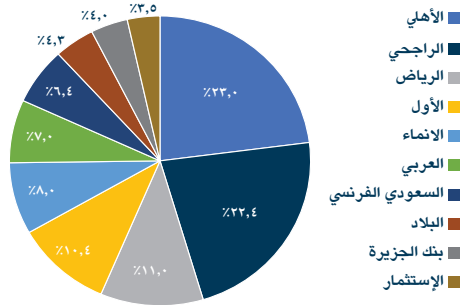
شكل ١٧: معدل التكاليف إلى الدخل



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

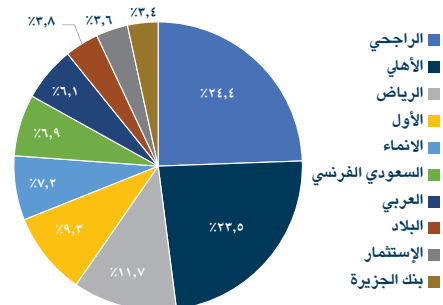


الشكل ٢٠: الحصة السوقية للودائع



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الشكل ١٩: الحصة السوقية للقروض



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

الحصة السوقية للودائع: تصدر البنك الأهلي السعودي الحصة السوقية للودائع في الربع الثاني ٢٠٢٥ عند ٢٣,٠٪، انخفاضاً عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٤٩ نقطة أساس. سجل بنك الرياض والبنك العربي الوطني أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للودائع في الربع الثاني ٢٠٢٥ بمقدار ٨١ نقطة أساس و٥٢ نقطة أساس على التوالي عن الربع المماثل من العام السابق، فيما سجل البنك السعودي الفرنسي ومصرف الراجحي أكبر انخفاض في الحصة السوقية بمقدار ٩١ نقطة أساس و٧٠ نقطة أساس على التوالي خلال نفس الفترة. تراجعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الودائع في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٢٢ نقطة أساس إلى ٣٤,٧٪ حيث تصدر مصرف الراجحي بحصة سوقية ٢٢,٤٪.

الحصة السوقية للقروض: تصدر مصرف الراجحي حصة سوقية للقروض ٢٤,٤٪ في الربع الثاني ٢٠٢٥، ارتفاعاً بمقدار ٧١ نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق. سجل كل من مصرف الراجحي وبنك الرياض أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للائتمان في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٧١ نقطة أساس و٥٨ نقطة أساس إلى ٢٤,٤٪ و١١,٧٪ على التوالي، فيما سجل البنك الأهلي السعودي والبنك السعودي الفرنسي أكبر انخفاض في الحصة السوقية للقروض عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٧٦ نقطة أساس و٦١ نقطة أساس إلى ٢٣,٥٪ و٦,٩٪ على التوالي. ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي القروض في الربع الثاني ٢٠٢٥ عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٣٥,٤٪، حيث كانت الحصة الأكبر لمصرف الراجحي بنسبة ٢٤,٤٪.

الجدول ١: جدول عوائد البنوك في القطاع خلال الربع الثاني ٢٠٢٥

العائد على حقوق المساهمين (RoE)	هامش صافي الفائدة (NIMs)	العائد على الأصول المحققة للربح (RoEAs)	تكلفة التمويل (Cost of funds)	التكلفة إلى الدخل (Cost to income)	نسب الحسابات الجارية CA ratio	تكلفة المخاطر (نقطة أساس) CoR (bps)
٢٢,٨	٣,١١	٥,٨٢	٣,٠١	٢٣,٢	٦٦,٦	٣٤
١٧,٣	٣,٢١	٦,١٤	٣,٣١	٤٢,٧	٦٢,١	١٧
١٣,٤	٣,٥٨	٦,٤٣	٣,٢٨	٣٣,٠	٥١,٥	٤٠
١٠,٠	٣,٠٨	٥,٦٦	٣,٩٧	٥٤,١	٣٩,٠	٣٩
١٧,١	٣,٩١	٥,٩٨	٣,٧٣	٢٩,٧	٤٣,٦	٤٢
١٣,٥	٣,٩٢	٥,٦٣	٣,١٨	٢٩,٩	٤٦,٩	٢٧
١٢,٨	٣,١٦	٦,٢٢	٣,٩١	٣٤,٦	٤٤,١	٥٣
١٣,٢	٣,٤٠	٦,٣٦	٤,١٨	٤١,٠	٣٧,٩	٢٧
١٨,٩	٣,٣٨	٦,٣٤	٣,٣٦	٣١,١	٤٤,٧	٥٠
١٣,٥	٢,٧١	٥,٨٠	٣,٩٠	٢٩,٨	٧٥,٨	٢

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة



تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح أفق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

١. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٢. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٣. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٤. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته / رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيقاتها جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكليّة ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيذ هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الأفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغيير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم، الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.